



المجلس التشريعي الفلسطيني
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

البرلمان

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد الثاني والعشرون: الأربعاء 7 / 10 / 2009 م - 18 شوال 1430 هـ



الحرية لأعضاء التشريعية

خلال جلسة للمجلس التشريعي لمناقشة الموقف

رفض التشريعي والحكومة لقرار سلطة رام الله بتأجيل قرار غولدستون



أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن الجريمة التي ارتكبت في جنيف بترحيل تقرير القاضي غولدستون إلى مارس 2010م جريمة تكراء بحق دماء آلاف الشهداء

والجرحى الذين سقطوا دفاعاً عن أراضيهم وثوابتهم ومقدساتهم وهو استحقاق قدمته سلطة المقاطعة في رام الله من أجل استمرار اللقائات والمفاوضات العنيفة مع الكيان

التفاصيل 2

خلال زيارة إلى الأسيرات المحررات

د. دويك يستهجن منع السلطة في رام الله نواب المجلس من استقبال الأسيرات المحررات

قدم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك وعدد من نواب المجلس من محافظة نابلس والخليل بجولة تهنئة الأسيرات المحررات في كل من الخليل وبيت لحم. هذه الجولة جاءت استكمالاً لجولة بدأها النواب في مدينة نابلس تشمل زيارة المحررات من الضفة الغربية. وتقدم النواب خلال جولتهم من أهالي المحررات وذويهم بالتهنئة والتبريك متمنين الفرج القريب عن كافة الأسرى والأسيرات. وضم الوفد كلا من حسني البوريني والنائب منى منصور والنائب محمد مطلق أبو جيشة والنائب سميرة الحلايقة. وأطلع النواب من المحررات على أحوال الأسيرات في السجون

تعزيزية ومواساة
"يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي"
يتقدم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي ود. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي والإخوة نواب المجلس وموظفي المجلس التشريعي كافة بأحر التعازي من:
معالي وزير الشؤون الاجتماعية د. أحمد الكرد بوفاته عمه
و معالي وزير الأوقاف والشؤون الدينية د. طالب أبو شعر بوفاته ابنته
داعين من الله العلي القدير أن يتغمدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته ويلهم ذويهم الصبر والسلوان
إننا لله وإنا إليه راجعون

انكشفت عورة الجنة وانفضح أمرهم

د. أحمد محمد بحر



ها هي فصول المؤامرة الممنهجة على شعبنا الفلسطيني ومقاومته تستمر وتستمر، ويتكشف اليوم فصل جديد من فصولها من خلال الطعنة الغادرة التي سددتها "سلطة أو سلو" لتقرير رئيس لجنة التحقيق الخاصة بحرب غزة القاضي ريتشارد غولدستون الذي اتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب خلال عدوانها الأخير على قطاع غزة وأوصى في تقريره بتقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لينالوا جزاءهم.

إن قيام سلطة المقاطعة في رام الله بتقديم طلب رسمي لباكستان ممثلة منظمة المؤتمر الإسلامي في مجلس حقوق الإنسان بجنيف تطالب فيه وبشكل وقح بترحيل النظر في تقرير غولدستون إلى الدورة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان إنما يشكل خيانة عظمى لدماء آلاف الشهداء والجرحى الذين سقطوا دفاعاً عن أرضهم وحقوقهم وثوابتهم ومقدساتهم، وصك غفران تقدمه تلك الطغمة الفاسدة للمجازر الدموية التي يرتكبها المحتل الصهيوني بحق شعبنا الفلسطيني الأعزل.

وما الفضيحة التي ارتكبتها سلطة المقاطعة بالسعي إلى وأد تقرير القاضي غولدستون بشأن حرب غزة إلا فصل جديد من فصول فضائحتها العلنية المتكررة التي تُعريها أمام القاضي والداني، وتكشف حجم توأمتها في الحرب الأخيرة على قطاع غزة وعلى الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، فرموز تلك السلطة المتواطئة هم الذين أعطوا الأوامر للفسيفساء إبراهيم خريشة الذي يمثلهم في مجلس حقوق الإنسان بجنيف للتأمر على تقرير غولدستون بهدف إجهاضه، وهم الذين أعطوا أوامر سابقة مماثلة للفسيفساء رياض منصور الذي يمثلهم في الأمم المتحدة لإجهاض الطلب الذي تقدمت به قطر وأندونيسيا إلى مجلس الأمن في عام 2007م لرفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة وقد اقتضض أمرهم، وهم الذين طالبوا الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال سفيرهم رياض منصور في ذات العام بالسعي لإصدار قرار يدين المقاومة ويمهد لتدخل دولي لإعادة قطاع غزة إلى عهدهم البائد الذي اتسم بالفوضى والفساد وانعدام الأمن وقد اقتضض أمرهم، وهم الذين أجهضوا الفتوى التي صدرت عن محكمة العدل الدولية عام 2004م بخصوص جدار الفصل العنصري والتي أكدت عدم شرعيته ووجوب إزالته وعلى أن القدس هي أرض محتلة وعلى وجوب تعويض سكانها من الأضرار التي لحقت بهم وبأراضيهم بفعل جدار الفصل العنصري وقد اقتضض أمرهم، وهم الذين ساهموا في إجهاض تحركات لجنة تقصي الحقائق في مجزرة جنين عام 2002م وقد اقتضض أمرهم، وأجهضوا لجان التحقيق في ظروف وملابسات اغتيال الرئيس ياسر عرفات بالسسم واقتضض أمرهم، وغيرها الكثير، وما خفي أعظم بكثير، وكل ذلك من أجل ضمان استمرار تلك اللقائات والمفاوضات السرية والعلنية التي تحمي وجودهم ونفوذهم ومصالحهم وتشكل غطاءً لهم للاستمرار في سرقة أموال ومقدرات الشعب الفلسطيني وتصفيته العادلة.

لقد آن الأوان للإعلان عن تشكيل محكمة شعبية لمحكمة محمود عباس وزمرته على ما اقترفت أيديهم من جرائم ضد شعبنا الفلسطيني.

تهنئة بالإفراج

يتقدم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي ود. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس والإخوة النواب وموظفو المجلس التشريعي بالتهنئة الحارة من

الأخ النائب / رياض العملة عن محافظة نابلس

بمناسبة الإفراج عنه من سجون الاحتلال بعد اختطاف دام 43 شهراً نسال الله العلي القدير أن يجعل في الإفراج عن باقي الإخوة النواب وكافة الأسرى

كشف النائب في المجلس التشريعي الدكتور صلاح البردويل أن الجانب المصري لم يبلغ الفصائل المشاركة في حوارات القاهرة بموعد جلسة المصالحة وتوقيع الاتفاق حتى اليوم، مؤكداً أن العمل الإجرامي الذي مارسته السلطة بقيادة رئيسها عباس من سحب لتقرير غولدستون من التصويت لرفعه إلى مجلس الأمن ترك شرخاً عميقاً في نفس كل فلسطيني وشكل صدمة هائلة لكل عربي ومسلم الأمر الذي عكر الأجواء وترك ظلالاً قائمة على مستقبل المصالحة بما يمثلها هذا العمل من خيانة لدماء الشهداء والجرحى والمنكوبين وتأمر على حقوق أبناء الشعب الفلسطيني، وتابع "إن ما أقدمت عليه السلطة طرح سؤالاً كبيراً حول إمكانية المصالحة مع فريق يخون دماء الشهداء" كما بين أنه لم يصدر أي قرار من طرف حركة حماس لتجميد أو تأجيل عملية المصالحة إلا أن الأجواء قائمة والجانب المصري لم يبلغ الأطراف رسمياً حتى هذا اليوم بموعد جلسة التوقيع على ورقة المصالحة ولا يزال الأمر قيد البحث مع انتظار نتائج هذه الموجه من الغضب التي تجتاح الشارع الفلسطيني تجاه ما أقدمت عليه سلطة عباس.

النائب د. صلاح البردويل في تصريح خاص "للبرلمان"

لم يصدر أي قرار من طرفنا لتجميد أو تأجيل عملية المصالحة

كشف النائب في المجلس التشريعي الدكتور صلاح البردويل أن الجانب المصري لم يبلغ الفصائل المشاركة في حوارات القاهرة بموعد جلسة المصالحة وتوقيع الاتفاق حتى اليوم، مؤكداً أن العمل الإجرامي الذي مارسته السلطة بقيادة رئيسها عباس من سحب لتقرير غولدستون من التصويت لرفعه إلى مجلس الأمن ترك ظلالاً قائمة على مستقبل المصالحة. وقال "لقد عملت حركة المقاومة الإسلامية حماس والحكومة الفلسطينية مدعومة بتأييد من المجلس التشريعي الفلسطيني وكتلة حماس البرلمانية على دفع عملية المصالحة بكل قوة وأبدت مرونة عالية في هذا السبيل وكان آخر هذه الجهود التعاطي الإيجابي مع الورقة المصرية رغبة في إنهاء الانقسام الفلسطيني ورأب الصدع وحرصت دائماً على تهيئة الأجواء اللائمة لتنفيذ بنود هذه المصالحة"، ملفتاً إلى أن حماس بشرت الشعب الفلسطيني على لسان الأخ خالد مشعل رئيس المكتب

خلال جلسة للمجلس التشريعي لمناقشة الموقف

رفض التشريعي والحكومة لقرار سلطة رام الله تأجيل قرار غولديستون

التشريعي: تعطيل تقرير غولديستون د.بحر: تأجيل تقرير غولديستون جريمة هنية: ما تقوم به سلطة رام الله هو خيانة عظمى نكراء بحق الشهداء والجرحى ضرب حقيقي لكل جهود الوحدة

مع الكيان الصهيوني.

كما استنكر د. بحر خلال جلسة عقدها المجلس التشريعي ما يقوم به قطاعان المستوطنين من اعتداءات على المسجد الأقصى بغطاء سياسي وأمني وديني من حكومة الكيان الصهيوني المسخ بهدف تقسيم المسجد الأقصى على غرار المسجد الإبراهيمي الشريف في خليل الرحمن.

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن الجريمة التي ارتكبت في جنيف بترحيل القاضي غولديستون إلى مارس 2010م جريمة نكراء بحق دماء آلاف الشهداء والجرحى الذين سقطوا دفاعاً عن أراضيهم وثوابتهم ومقدساتهم وهو استحقاق قدمته سلطة المقاطعة في رام الله من أجل استمرار اللقاءات والمفاوضات العنيفة



موحد ويتحرك من أجل القدس وأهلنا هناك يربطون من أجل حمايته والدفاع عنه، يأتي هذا القرار ليضع عائقاً كثيفاً أمام استعادة الوحدة لحماية المسجد الأقصى والقدس".

جريمة عبثية

وعن الاستحقاق الثاني قال: "بدأت صفقة التبادل بين المقاومة والاحتلال، وتم بموجبها الإفراج عن ٢٠ أسيرة فلسطينية، ثم جاء هذا القرار العبثي والجريمة السياسية الوطنية كأنه معترضا على ذلك". وفي شأن الاستحقاق الثالث أضاف "هناك حديث عن مصالحة وطنية وإمكانية التوصل لاتفاق برعاية مصرية، والذي قدمت به حماس كل ما تستطيع".

وقال: "نحن نرى أن خطورة توقيت هذا القرار توازي خطورة التوجه السياسي ذاته، فبدلاً من أن يوحّدوا شعبنا تجاه القدس والوصول لصفقة مشرفة ومصالحة حقيقية أدخلوا الشعب في هذا الجدل، هذا شيء مدير".

ورد على القائلين بأن الثورة التي تقودها حماس تهدف للهروب من استحقاق الوحدة بالقول: "كذبتهم، ما تقومون به هو الضرب الحقيقي لكل جهود الوحدة، وأنا أسأل: كيف يمكن أن يجلس الفرقاء على طاولة واحدة في ظل هذا الوضع؟ كيف يمكن أن نهيب الأجر في ظل هذا الوضع؟".

وأضاف "كما استمروا في حصار غزة، وقال لي بعض الأوروبيين أن هناك قناعة أوروبية لفك الحصار عن غزة ولكن كلما أردنا أن نتوجه لأخذ قرارات بهذا الخصوص جاءت قرارات من رام الله تقول لا تستعجلوا تمهلوا ستأتي ثمار الحصار قريباً".

وفي ختام كلمته، أكد رئيس الحكومة أن حكومته ملتزمة بكل المقررات التي تصدر عن المجلس التشريعي بخصوص تأجيل "تقرير غولديستون"، مؤكداً على أهمية المضامين التي وردت في تقرير الرقابة وحقوق الإنسان. ووجه حديثه لضحايا الحرب الذين كانوا يحضرون الجلسة بالقول: "لا تهنأ ولا تحزنوا وأنتم الأملون إن كنتم مؤمنين، لن نتخلى عنكم وعن مسئولياتنا وسنحمل هذا الموقف بالتزاماتنا الدستورية والدينية والوطنية، الأمة معكم، ولن نفرط بحقوقكم، ولن نضيع دماosكم وسنمضي في ذات السفينة".

كما صوت نواب التشريعي بالإجماع على تقرير لجنة الرقابة وحقوق الإنسان الذي تلاه رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة باعتبار التقرير وثيقة من وثائق المجلس التشريعي الفلسطيني.

وتوقف طويلاً أمام تقديم الطلب، ثم طلب رسالة رسمية من القيادة الفلسطينية، لأنه لا يستطيع تحمل مسئولية هذا الطلب، ووصلت رسالة رسمية وتقدم بموجبها الطلب من رئاسة المجلس تأجيل بحث التقرير في ضوء طلب القيادة الفلسطينية". وأشار رئيس الحكومة نقلاً عن المحدث أن رئيس لجنة تقصي الحقائق في الحرب التي خاضتها "إسرائيل" على قطاع غزة ريتشارد غولديستون حينما علم بالطلب الفلسطيني بكى ولم يستوعب أن هذا الجهد القانوني والإنساني والدولي الذي قامت به اللجنة برئاسته وأمام هذا الاستحقاق يذهب بهذا الشكل أمام طلب بالتأجيل".

وأوضح هنية أن غولديستون يهودي، وهو ربما يدين إلى ثقافة الحركة الصهيونية، وأن بنته تعيش داخل "إسرائيل"، وهو عضو مجلس أمناء للجامعة العبرية، غير أنه تحرك بمهنية وبعيدا عن الحساسيات المرتبطة بطبيعة الصراع، وقدم هذا التقرير، "لأنه لا يوجد إنسان مهما كان يأتي لغزة ويرى ويسمع إلا أن يكون منصفاً إذا كان صاحب ضمير".

وأكمل "من هنا بدأت فصول المهزلة بسحب التقرير وتأجيل التصويت عليه، والواضح بأن هذا القرار هو قرار سياسي، كما أن له أبعاد أمنية ومالية وسياسية ومرتبطة بحركة الإدارة الأمريكية ونشاطها بشأن التسوية الميته والتي لن تترى النور أبداً، ومن هنا تأتي الخطورة".

وزاد "الخطورة أن هذا القرار جاء معترضا على استحقاقات وطنية كبرى، موضحاً "الاستحقاق الأول هو ما يجري في القدس والأقصى وما يتعرض له أهلنا هناك، وشعبنا

كانت الفصائل ضد القرار، إذن من الذي اتخذ القرار؟ الذي اتخذ القرار هو دايتون، والصهاينة، والذي يتبع هذا النهج". وقال: "ما علاقة من اتخذ القرار بكل هذه الأجسام، لا علاقة له بالمعنى الوطني والسياسي، من هنا، نحن في الحكومة، لن نتخلى عن مسئولياتنا في الاستمرار بحمل هذا التقرير ونقله إلى كل المحافل، وإجراء الاتصالات اللازمة، ورفع الغطاء السياسي والوطني عن هذا الموضوع". وفي تفاصيل ما حدث في كواليس مجلس حقوق الإنسان، لفت رئيس الحكومة إلى أن حكومته تواصلت مع بعض الدوائر القريبة من الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان لمعرفة ما الذي جرى.

وأضاف "أكد كل من اتصلنا بهم أن كل شيء كان يمضي بشكل جيد، هناك تحضير،

وتهية للدول، وقوى دفع قوية من كثير من المؤسسات الحقوقية في العالم، وكان هناك تقدير بأن التقرير إذا ما عرض للتصويت سيحظى بأغلبية قد تصل للثلثين، وأن التقرير احتضن قانونياً ودولياً، وكادت إسرائيل وقادتها أن تكون في قبضة العدالة الدولية إذا ما رفع التقرير لمجلس الأمن وتم متابعته من ذوي القانون الدولي".

ومضى بالقول: "قالوا لنا أنه في اللحظات الأخيرة وصل طلب من السلطة برام الله يطلب من المندوب الفلسطيني لدى مجلس حقوق الإنسان أن يتقدم بطلب عبر مندوب منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو باكستاني، من أجل تأجيل التصويت على هذا التقرير". وتابع هنية نقلاً عن محدثيه "نقل هذا الطلب إلى الممثل الباكستاني الذي أبدى استغرابه،

الدمار خلال ٢٢ يوم، قتل أطفالنا ووزارؤنا وقياداتنا، دمرت البيوت، شردت الأسر، ثم يأتي مثل هذا الموقف العبثي الإجرامي". وأضاف "هذا الموقف هو الذي شجع الصهاينة على الاستمرار في جولات الاقتحام للمسجد الأقصى المبارك، ثم يقولون إن هذا التقرير له ثمن سياسي، ونحن نقول أنه منذ أن تحرّكوا على هذا الصعيد العبثي رأينا الأثمان السياسية، فالاستيطان لازال مستمرا، والحصار متواصل، والجدار قائم، والعدوان مستمر، هذه هي الأثمان السياسية!!".

ولفت إلى أن هذا الموقف "لم يأت من فضيل ولا من مؤسسة حقوقية، بل ممن يقول أنه يمثل الشعب"، وتساءل "كيف يمثل الشعب، وهل يحق لمثل هؤلاء أن يقولوا أننا ممثلون للشعب، هل حدث يوماً أن سلطة تريد أن تقصف شعبها بالطيران، أو أن نظاماً يقبل أن يموت أطفاله وهو يتفرض، ثم يقول أنا ممثل شرعي للشعب، بأي شكل يمكن أن نستوعب هذا السلوك".

وتساءل عن ماهية لجنة التحقيق التي أراد الرئيس عباس تشكيلها في هذا السياق، وقال: "يقال لجنة تحقيق، لجان التحقيق تشكل عندما يكون الفاعل غير معروف، إن عباس هو الذي أعطى أوامره لممثله هناك في مجلس حقوق الإنسان لسحب القرار".

من الذي اتخذ القرار؟

وأكمل "هذا التلاعب ورمي الكرة ومحاولة التنصل غير مجدية، هذا قرار واضح جداً، إذا كان التشريعي الممثل للشعب المنتخب هو ضد القرار، وإذا كانت اللجنة المركزية لفتح واللجنة التنفيذية ضد القرار وإذا

واعتبر بحر ما يقوم به الصهاينة من تهويد وتهجير وحفر للأنفاق واستيطان يلف المسجد الأقصى من كل جانب بهدف إقامة هيكلمهم المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى، وتابع "هذا العمل الإجرامي ما كان ليكون إلا بسبب صمت العرب والمسلمين عن نصره المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين".

كما طالب بحر العرب والمسلمين والقادة والزعماء والملوك وأصحاب الفخامة أن يتحملوا مسؤولياتهم الدينية والوطنية والتاريخية والسياسية تجاه المسجد الأقصى، وقال "فالاعتداء على المسجد الأقصى هو اعتداء على الحرم المكي والمدني يا إخواننا يا قادة العرب والمسلمين إن القدس ليست للفلسطينيين فقط بل للأمة العربية والإسلامية فهل تتركوا شعب فلسطين وحده في الميدان!!".

كما حيا شعبنا الصامد المرابط في المسجد الأقصى وإخواننا في أراضي الـ ٤٨ وعلى رأسهم الشيخ رائد صلاح الذين يدافعون عن المسجد الأقصى بصدورهم العارية ونقول لهم اصبروا وصابروا فالنصر لكم بإذن الله والهزيمة للاحتلال الصهيوني المجرم.

كما تقدم د. بحر بالتهنئة القلبية الحارة بالإفراج عن الأخ النائب رياض العملة من سجون الاحتلال الصهيوني، وهنا شعبنا بالإفراج عن عشرين أسيرة من أسيراتنا البواسل، كما حيا المقاومة الأسرة للجندي شاليط التي توصلت إلى الإفراج عن عشرين أسيرة مقابل دقيقتين للاطمئنان على شاليط، وثمان عاليًا دور الراعي المصري والوسيط الألماني.

هنية يهاجم سلطة رام الله

من ناحيته شنّ رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية هجوماً عنيفاً على السلطة الفلسطينية في رام الله والرئيس محمود عباس على إثر قضية تأجيل البحث في إقرار توصيات تقرير "غولديستون" في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وعدّ هنية أن ما حدث "نهج يجب أن يتوقف إذا ما أردنا تمتين الوحدة والصمود في وجه الاحتلال"، وقال: "إذا لم نزع هذه القيادة عن مسرح الفعل سنبقى في أتون الفتنة الفلسطينية الداخلية".

وأكد هنية في كلمته خلال جلسة خاصة عقدها المجلس التشريعي بمدينة غزة لعرض تقرير لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بشأن تأجيل البحث في تقرير غولديستون: "هذا تفريط غير مسبوق، هذا تفريط بدماء الشهداء وحقوق الشعب، هنا غزة عاشت

خلال اعتصام تضامني طلابي

د. بحريطالب سلطة رام الله بضرورة الإفراج عن المقاومين للتصدي للعدوان الصهيوني على القدس



ناشد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحري الفصائل الفلسطينية بضرورة إنهاء الانقسام، والوحدة في مواجهة جرائم الاحتلال الصهيوني، موجها حديثه لفريق رام الله قائلا "أفسحوا المجال لشعبنا للتعبير عن استنكاره والخروج في مسيرات منددة بجرائم الاحتلال في الضفة الغربية والقدس الشريف"، مطالباً السلطة في رام الله بضرورة الإفراج عن المقاومين للتصدي للعدوان الصهيوني الفاشم على الأقصى.

ولفت أمام حشد كبير من الطالبات المتضامنيات مع مدينة القدس والمسجد الأقصى إلى أن أبناء شعبنا بكل أطيافهم السياسية تقف مع أهلنا في بيت المقدس، مشدداً على أن شعبنا سيدافع بكل الوسائل الممكنة والمتاحة عن مدينة القدس الشريف. كما حمل دبحر منظمات حقوق الإنسان العالمية والمنظمات الدولية ودول العالم المسؤولية عن صمتها تجاه العدوان الصهيوني المستمر على قدسنا الشريف، وقال "نحمل الجميع أي خطر قد يقع على المسجد الأقصى".

ولفت أنه عندما أقدم شارون على اقتحام المسجد الأقصى قبل ثماني سنوات بحماية ١٣ آلاف شرطي انتفض شعبنا بكل قواه الوطنية والشعبية ليدافع عن المسجد الأقصى ، وفي نفس المناسبة بعد ثماني سنوات يقتحم المستوطنون بحماية قوات الاحتلال الصهيوني باحات المسجد

الأقصى فهب شعبنا في كل مكان في العالم، مشدداً أننا مرابطون في بيت المقدس. وأكد أنه إذا تخلى العالم عن القدس الشريف فسيبقى شعبنا يدافع عن القدس بصدوره العارية ودمائه.

كما دعا المجلس التشريعي الفلسطيني الأمتين العربية والإسلامية للاستنفار للدفاع عن المسجد الأقصى مرحباً بالدعوة التي أطلقها العلامة الشيخ يوسف القرضاوي لتخصيص يوم الجمعة للحديث عن مكانة المسجد الأقصى .

ودان المجلس التشريعي الاعتداءات الصهيونية على مدينة القدس والمسجد الأقصى والأماكن المقدسة في المدينة وحمل حكومة الاحتلال نتائج أفعالها وجرائمها وتدنيسها للمسجد الأقصى.

وحى التشريعي أبناء شعبنا الفلسطينيين في مدينة القدس ودفاعهم

الشجاع والبطولي عن المسجد الأقصى وندعو من استطاع من أبناء شعبنا في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية للمرابطة في المسجد الأقصى وتحصينه والدفاع عنه من هجمات قطاعان المستوطنين.

وجدد التشريعي في بيان له دعوته أبناء شعبنا الفلسطيني في كل مكان للنضال العام في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة ومخيمات الشتات في مسيرات جماهيرية حاشدة تنديداً بالاعتداءات الصهيونية ضد القدس.

أكد المجلس التشريعي على أن تحرير الأقصى لا يتم إلا بالمقاومة، وأن طريق المفاوضات العبيثة التي يقودها محمود عباس وزمرته لا يوقف الاعتداءات ولا يحرر المسجد الأقصى، وأن هذا الاعتداء ما كان أن يتم لولا اللقاء العبيث الذي عقده عباس مع نتنياهو والذي شجع

الاحتلال في مواصلة اعتداءاته إلى جانب التنسيق الأمني في الضفة الغربية ومطاردة المقاومة ومنعها من الدفاع عن المسجد الأقصى.

طالبت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني دول العالم العربي والإسلامي بضرورة التحرك العاجل على كافة المستويات الرسمية والأمنية لحماية المسجد الأقصى ومدينة القدس من الخطر المحدق الذي يترتب بها من الاعتداءات الصهيونية المبرمجة والتي تستهدف تهويد تلك المدينة المقدسة.

ودعت رئاسة المجلس التشريعي برلمانات العالم الدولي والعربي والإسلامي والمؤسسات الدولية والأمم المتحدة بضرورة حماية المدينة المقدسة وضمان حرية العبادة للمسلمين في المسجد الأقصى من الانتهاكات الصهيونية المنافية لجميع الأعراف والقوانين الدولية.

دعا شعبنا لهبة جماهيرية

التشريعي يحذر الاحتلال من عواقب المساس بالمسجد الأقصى

حذر المجلس التشريعي الفلسطيني الاحتلال الصهيوني من المساس بالمسجد الأقصى كمام دعا لهبة جماهيرية واسعة للدفاع عن القدس ومسجدها. وأدان الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ما قامت به مجموعات وقطعان المستوطنين من محاولة الدخول للمسجد الأقصى وتدنيسه والاعتداء على المصلين مثمناً هبة جماهير شعبنا المرابطة في المسجد الأقصى والتي تصدت لهم ومنعتهم من دخول المسجد الأقصى وحبى بحر أبناء شعبنا الفلسطيني في مدينة القدس ودفاعهم الشجاع والبطولي عن المسجد الأقصى داعياً من استطاع من أبناء شعبنا في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية للمرابطة في المسجد الأقصى وتحصينه والدفاع عنه من هجمات قطاعان المستوطنين. كما دعا أبناء شعبنا الفلسطيني في كل مكان للنضال العام في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة ومخيمات الشتات في مسيرات جماهيرية حاشدة تنديداً بالاعتداءات الصهيونية ضد القدس.

أكد د. بحر على أن تحرير الأقصى لا يتم إلا بالمقاومة، وأن طريق المفاوضات العبيثة التي يقودها محمود عباس وزمرته لا يوقف الاعتداءات ولا يحرر المسجد الأقصى، وأن هذا الاعتداء ما كان أن يتم لولا اللقاء العبيث الذي عقده عباس مع نتنياهو والذي شجع الاحتلال في مواصلة اعتداءاته إلى جانب التنسيق الأمني في الضفة الغربية ومطاردة المقاومة ومنعها من الدفاع عن المسجد الأقصى.

كما أكد على حق شعبنا في الدفاع عن المسجد الأقصى وحقه في استخدام كافة الوسائل المقاومة أمام حماية المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس المحتلة، وطالب لجميع للوقوف أمام مسئولياته تجاه مدينة القدس والمسجد الأقصى .

وطالب بحر باسم رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني دول العالم العربي والإسلامي بضرورة التحرك العاجل على كافة المستويات الرسمية والأمنية لحماية المسجد الأقصى ومدينة القدس من الخطر المحدق الذي يترتب بها من الاعتداءات الصهيونية المبرمجة والتي تستهدف تهويد تلك المدينة المقدسة.

كما طالبت رئاسة المجلس برلمانات العالم الدولي والعربي والإسلامي والمؤسسات الدولية والأمم المتحدة بضرورة حماية المدينة المقدسة وضمان حرية العبادة للمسلمين في المسجد الأقصى من الانتهاكات الصهيونية المنافية لجميع الأعراف والقوانين الدولية.

النائب جميلة الشنطي في حوار شامل مع "البرلمان"؛

الإفراج عن 20 أسيرة انتصار لنهج المقاومة ودليل على صدقها وصوابية خياراتها



النائب / جميلة الشنطي

من سجن لمرض حالة نفسية سيئة على نفوسهن".

وبينت الشنطي أنها قد تواصلت مع عدد من الأسيرات ومنهن هبة النتشة وتابعت حديثها "وجدتها جبلاً شامخاً، وتمتلك من العزة والشموخ ما يحطم رؤوس الجبابرة والعملاء وتحمل رسالة من

الأسيرات إلى رئيس الوزراء إسماعيل هنية خاصة وحركة حماس عامة بأن يسعوا جاهدين للإفراج عن باقي الأخوات وجميع الأسرى وخاصة الأطفال منهم .

وبعثت الشنطي برسالة إلى المقاومة الفلسطينية وخصوصاً كتائب القسام الذين ثبت أنهم حراس هذا المشروع ومضت "أثبتم صدق وصوابية خيارات مشروعا الإسلامي، وأنجزتم صفقة مشرفة تفتح الباب للمزيد من الصفقات المشرفة للوصول إلى تلبية جميع مطالب المقاومة الفلسطينية وبين الاحتلال الذي لم يسجل مثل هذه الصفقة مثيل من قبل داخل الأرض الفلسطينية إذا ما علمنا أن جميع الصفقات السابقة كانت تتم خارج الأراضي الفلسطينية، وبذلك فأنتم اليوم من يتعهد هذا المشروع ويحافظ على ثوابتنا وحقوقنا". وحول موضوع القدس ودور المرأة قالت الشنطي إن فلسطين والقدس والمسجد الأقصى ، وكل شبر من أرضنا هي محل حبنا وعهدنا بأن نواصل

الجهاد والمقاومة بما أوتينا من قوة، ولن يسجل التاريخ عنا أننا فرطنا بحبة تراب، وللمرأة دور كبير فهي في موقع الصدارة من حيث المواجهة والدفاع والتصدي والبدل والتضحية بل هي تجاوزت ذلك كله لتنافس على مواقع متقدمة في الجهاد والمقاومة، وما هذا الصمود الأسطوري في المقاومة إلا لأن المرأة جزء منه، وهي تنصدر أبنائها بقلب مفعم بالمقاومة وتقدم للمقاومين كل ما تملك، فالقدس والمسجد الأقصى قضية موت في سبيل عقيدة وأعتقد أن صوت النغير إلى الأقصى عندما ينادي أول ما تطلق تحمل المآجيات من كل مكان في ٨ لأنهن الوحيدات المسموح لهن بالوصول. وعبرت الشنطي عن حزنها العميق عندما سمعت بسحب ممثل فلسطين في جنيف تقرير غولدستون من التصويت عليه وقالت "حقيقة قد سمعت همسا يخرج من قلبي مقسماً أن هؤلاء يستحقون الإعدام والرمي بهم في مجمع النفايات لأنهم ينطبق عليهم المثل القائل "إذا لم تستح فاصنع ما شئت".

أعربت النائب جميلة الشنطي عن مفاجأتها فور سماعها الإعلان عن الصفقة التي خرج بموجبها ٢٠ أسيرة فلسطينية، وقالت "في الأونة الأخيرة كثر الحديث عن قرب إتمام صفقة تبادل الأسرى عبر تدخل الوسيط الألماني، ولكن التفاصيل لا أحد يعلمها، وحسب معرفتنا بالعدو الصهيوني فإنه مباطل، ولا يريد أن تتم صفقة مشرفة وتحقق فيها المقاومة انتصار تبعث الإرادة والتحدى من جديد لدى شعبنا المقاوم والذي استطاع أن يحتفظ بالجندي شاليط رغم كل محاولات العدو للوصول إليه وكما قال أحد كتّاب صحيفة معاريف الصهيونية متهمكاً على مخابرات دولته " الحكومة الإسرائيلية تعرف كل حارة وكل شارع وكل بيت وكل نفس في قطاع غزة إلا شاليط فإنها لا تعرف أين هو ".

وأكدت أن صفقة الإفراج عن عشرين أسيرة مقابل توضيح حالة الجندي شاليط انتصاراً لنهج المقاومة ودليلاً على صدقها

النائب مروان أبو راس:



أوجه رسالة شكر من اللجنة إلى الهيئات التي قامت بإعداد هذا التقرير وعلى رأسها غولدستون وهيثم منا، كما أشكر جهود المجلس التشريعي وأؤكد على ما جاء في التقرير وأطالب بتشكيل لجنة بضرورة محاكمة القادة الفلسطينيين المشتريكين في جريمة الحرب مع الصهاينة ضد أبناء قطاع غزة.

النائب محمود الزهار:



أؤكد على ما جاء في التقرير الصحفي الذي عرضه النائب إسماعيل الأشقر وأن هذا التقرير جاء إلى دولة عربية ، وهو شيء صحيح واختصاراً للوقت أوافق على ما جاء في التقرير وأطالب بتشكيل لجنة لمحاكمة الأسماء المتورطة وأطالب المجلس بأن يعمل كل جهده على اتخاذ كل الإجراءات لتجريم عباس، وكل من شاركه، ويجب إسقاط الجنسية الفلسطينية معنويا ولا تعتبرهم فلسطينيين ولا يمثلون الشعب الفلسطيني وبهذه الطريقة نستطيع أن نعاغب من يجرم بحق شعبنا .

النائب جمال الحضري:



ابرز ما نلاحظ مما حدث أن المؤسسات الحقوقية سواء دولية أو عربية أصيبت بخيبة أمل وإحباط كبير جراء ما حدث من تأجيل هذا التقرير بقرار فلسطيني وغطاء من رام الله وهذا يعتبر انتكاسة كبيرة لعمل هذه المؤسسات التي بذلت جهداً كبيراً، الآن بحاجة إلى إعادة ثقة هذه المؤسسات ، كيف يمكن أن نواصل ونجد التأجيل من قرار فلسطيني، لذلك يجب بناء الجسور وإعادة الثقة لهذه المؤسسات، لايد من تشكيل لجنة من المجلس التشريعي لتواصل عملية التواصل مع هذه المؤسسات في محاولة جديدة لعرض هذا التقرير بطريقة جديدة . كان هناك من ضمن التقرير رفع الحصار عن غزة وإعادة المعايير والبناء ويبدو أن كل هذا هو مستهدف ومجموعة من شعبنا ترفض ذلك.

النائب محمد فرج الغول:



هذه المشكلة خطيرة جدا وسابقة خطيرة في تاريخ الشعب الفلسطيني أن تجهض العمليات والتقارير ضد العدو الصهيوني بايدي فلسطينية ، لقد بدا هذا التخطيط الكبير لدى المتنفذين في رام الله حول تبريرات سحيهم لهذا التقرير وهذا قانون لا يجوز ، هو جريمة لا تقل عن طلب التأجيل نفسه، هي أقل ما يوصف انها خيانة لدماء الشهداء والضحايا وحقوق الشعب الفلسطيني ولمن هدم بيته . والضحايا التي لم تجف دمائها بعد، فهم ليسوا أمعاء لحمل القضية الفلسطينية. هناك سوابق ولا بد من أن يوقف هذا النزيف نزيف التنازل لات يبيع القضية، لايد من تشكيل لجنة لرفع هذه القضية ككما في اللجنة توثيق للتعاون مع المؤسسات الدولية .اطمان الجميع ان حقوq الشعب الفلسطيني ثابتة ولا تسقط بالتقادم و لن اُطالبكم برفع دعاوي أمام المحاكم الدولية والنيابية العامة عندما حتى يتم محاسبة هؤلاء المتورطين على دماء الشهداء ومحاسبتهم في القانون الفلسطيني. يوجد ما يبرر لمحاكمتهم الذين اغتصبوا السلطة ولازلاوا يتحدثوا باسم الشعب الفلسطيني ولا بد من محاكمتهم وإيقاف هذا النزيف .

النائب مشير المصري:



الخيانة أن تصل الى هذه الدرجة والمستوى الدولي ، فسلطة عباس سجل أسود حافل بالقرارات المخالفة ضد الشعب الفلسطيني.من الذي حاصر غزة ، وأغلق معبر رفح، والذي خلق أز مات متتالية لشعبنا الفلسطيني واعتقل المقاومة وعذبها في الضفة وأغلق الجمعيات، وتواطأ على الحرب على غزة ، لم تجد جماعة رام الله سبيل مقنع بعد أن ضبطوا بالجرم المشكوم في محاولة يائسة لنذر الرماد في العيون ، يجب سحب الجنسية من محمود عباس وطرده من فلسطين.

النائب جمال نصار:



أبو مازن قال أن حركة حماس عدو ، وإسرائيل خصم وهو اليوم يترجم هذه المقولة مندوب فرنسا عندما سئل لما صوت على التأجيل قال انا لن أكون فلسطيني أكثر من الفلسطيني أنفسهم وعباس أعطى مبرر ، كان لهم أسباب كثيرة منعتهم من التصويت على أن هناك أسباب أمنية واقتصادية، انهم هددوا أيضا أن الاموال التي تصل من أوروبا ستقطع عنهم إذا لم يعملوا على تأجيل النظر في التقرير وهذا هو الخطر . اتفاقية باريس الاقتصادية التي تجمع أموالنا هي تهدد بها الآن وهي سيف مسلط على أبناء شعبنا .



تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة

حول إرجاء بحث تقرير غولدستون بشأن الحرب على غزة



النائب / يحيى العبادسة

رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان والحريات العامة في المجلس التشريعي

عملا بأحكام المادة (٥٨) من القانون الأساسي وتعديلاته والمواد (٤٨) و٥٥ و ٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي وبعد أن تدارست لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة الأبعاد السياسية والقانونية والحقوقية لقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن إرجاء البحث في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة " تقرير غولدستون بشأن الحرب على غزة" والذي جاء بطلب من دولة باكستان (باسم حكومة المؤتمر الإسلامي) وبناء على توصية من السفير إبراهيم خريشه ممثل سلطة الرئيس المنتهية ولايته السيد / محمود عباس ورئيس وزراء حكومته اللاشرعية سلام فياض بتأجيل عرض التقرير على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من دورته الحالية (الدورة الثانية عشر) إلى الدورة القادمة (الدورة الثالثة عشر) في مارس ٢٠١٠م وما يمثل هذا الموقف من تناقض مع المصلحة الوطنية وتماهي مع سياسة الاحتلال والاملاءات الأمريكية وفي سابقة خطيرة في تاريخ القضية الفلسطينية حيث تقسم لأول مرة لجنة تقصي حقائق دولية مشكلة من مختصين قانونيين على قدر عال من المهنية والحرفية والحياد في الفضاء الجنائي الدولي بتسجيل جرائم الصهاينة المحتلين ضد الشعب الفلسطيني وحيث وجدت دولة الاحتلال نفسها لأول مرة في مواجهة العدالة والمحكمة الجنائية الدولية . وبرغم تحفظ اللجنة على بعض ما ورد في التقرير بخصوص حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والذي أقرته الشرعية الدولية فإن اللجنة تعتبر أن التقرير بمجمله يمثل وثيقة قانونية هامة لإدانة قادة الاحتلال العسكريين والسياسيين وجنوده بإرتكاب

النائب إسماعيل الأشقر:



هذا اليوم الذي نقف أمام فضيحة رموزها قيادة الشعب اقف وأنا أستذكر أيننا التي قطعت سيقانها وأستذكر من فقد عينه وعشرات الشهداء ، والذي كنا نتوقع أن تقف أمريكا الظالمة لتستدح حق الفيتو ولكن السلطة اليوم من وقتت ضد تقرير غولدستون إنها طعنة في صدر كل فلسطيني وحر في هذه الإنسانية، لقد قدمت هذه الجريمة هدية للمحتل وهذه الجريمة تغريب واضح مضخوخ بحقوقنا وأبناء شعبنا الضحايا.إن ما جرى يؤكد على الشراكة الأمنية بين رام الله والاحتلال والا ما يبرر ذلك إلا الشراكة الأمنية لطمع أبناءالشعب الفلسطيني،أطالب بفتح تحقيق فوري من المجلس التشريعي والفصائل والحقوقيين لبحث المتورطين في الحرب على غزة وتقديم هؤلاء الجناة لمحكمة فلسطينية عادلة، وأطالب بمحاكمة عادلة لإبراهيم خريشة وعز له مباشرة كما أتمن الدعوة لأهالي الضحايا لتقديم شكوى وأطالب الفصائل بأخذ دورها وبهذا الفعل هو طعنة في جهود المصالحة وأسأل القيادة المصرية والشعب الفلسطيني هل ما زالت أبواب المصالحة مشرعة وإنه لحث جلل وكبير يعرض كل جهود المصالحة للاضطراب والخلل أقول لحركة فتح لا يتفكيكم هذه التصريحات الجبولة من هنا وهناك للجرم الذي فعل شعبنا عليكم أن تحاكموا فوراً من فعل ذلك وتزولهم ونحن سنكون معكم.

النائب محمد شهاب:

نطالب نحن باسم الشعب الفلسطيني نطالب نواب الشعب الباكستاني بعقد جلسة طارئة لحكومته بصفتها ممثلة منظمة المؤتمر الإسلامي بإعادة عرضه على مجلس الأمن .



تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة

حول إرجاء بحث تقرير غولدستون بشأن الحرب على غزة

المؤيدة لما جاء في التقرير لتغيير موقفها وبالتالي تضعف من آثار هذا التقرير القانونية وتضييع حقوق أبناء الشعب الفلسطيني. - إعطاء الاحتلال الضوء الأخضر للقيام بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية جديدة بحق الشعب الفلسطيني. - شكل قرار مجلس حقوق الإنسان طعنة في الظهر لكل مناصري القضية الفلسطينية ومؤسسات حقوق الإنسان التي ناضلت وبذلت جهودا جبارة لكي يرى هذا التقرير النور. - إعطاء دولة الاحتلال مزيداً من الوقت للقيام ببعض المحاولات اليائسة لتبرير جرائمها التي ارتكبتها أثناء حربها الأخير على غزة - وبالتالي محاولة من الإفلات من العقاب. - هذا وتؤكد اللجنة أن هذه ليست السابقة الأولى لسلطة رام الله في اتخاذ مواقف متناقضة مع المصلحة الوطنية ومتواطئة مع الاحتلال بل تكرر مثل هذا السلوك عندما : - أسقط ممثل السلطة الفلسطينية السابق في الأمم المتحدة السيد/ رياض منصور مشروع قرار تقدمت به دولتا قطر واندونيسيا لرفع الحصار عن قطاع غزة. - إحباط اجتماع الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف الرابعة والذي كان يهدف إلى إلزام حكومة الاحتلال بتطبيق اتفاقيات جنيف الرابعة مما يؤكد أن سلطة رام الله وقيادتها ما عادت أمينة على القضية الفلسطينية وعلى حقوق الشعب الفلسطيني. لكل ما سبق فإن لجنة الرقابة العامة توصي مجلسكم الموقر ب: ١- اعتبار ما قام به الرئيس محمود عباس المنتهية ولايته ورئيس وزراء حكومته اللاشرعية سلام فياض وكل من شارك في استصدار هذا القرار جريمة خيانة عظمى في حق الشعب الفلسطيني توجب الملاحقة القانونية للجنة وفقاً لأصول. ٢- الطلب إلى الأمم المتحدة بسحب اعتماد السفير إبراهيم خريشة فوراً على اعتبار أنه قد تم تنسيبه ممن لا يملك الشرعية بالقيام بذلك خاصة وإن الرئيس عباس قد انتهت ولايته بتاريخ ٩ يناير ٢٠٠٩م. ٣- تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تستعين بالفصائل الفلسطينية والقوى الوطنية ومنظمات حقوق الإنسان لكشف المتورطين في هذا الفعل.

النائب يوسف الشرافي:



أتقدم بالشكر الجزيل للإخوة في لجنة الرقابة العامة وأتوجه بالتهنئة لكل إخواننا النواب الذين من الله عليهم بالخروج من المعتقل الغاشم. بعد عشرة شهور من الحرب الإجرامية والتي طالت كل ما هو فلسطيني ، ورأى شعبنا الأسفل في المنظمات الدولية والحقوقية ولكن دهش العالم بسحب التقرير من جدول أعمال حقوق الانسان الدولي من قبل سلطة عباس، وهو عار عليهم أن يقدموا طوق النجاة لسلطات الاحتلال والأخرى من ذلك أنه يبرر ذلك ويشكل لجنة تحقيق في ملايسات التقرير جولدسون، وأؤكد على أن هؤلاء ليسوا مؤهلين لتمثيل الشعب الفلسطيني، ويتحمل عباس وزمرته كامل المسؤولية عن هذه الجريمة التي لا تقل عن جريمة الاحتلال وأطالب بمحاكمة هذه الشرذمة محاكمة شعبية عادلة وأطالب المجلس أن يتابع ذلك مع وزارة العدل، وأطالب منظمة المؤتمر الإسلامي لتفعيل تقرير جولدستون لدى مجلس الأمن، ولا شك أن تأجيل التقرير مهد لاقتحام المسجد الأقصى والعريدة الصهيونية مستمر.

النائب هدى نعيم:



لا يمكن أن نقبل موقف حركة فتح المتمثل لهذه الجريمة ومحاولة التبرؤ سحب التقرير تجاوز كل الخطوط وسقوط لورة التوث الأخيرة وأصبحت عبئا على المشروع الوطني وهذه هي اللحظة التاريخية لكافة القوى الوطنية التي شجبت واستنكرت إما أن تشارك في هذه الجريمة أو باصطفاف وثنى لسحب السلطة من سلطة رام الله وإما أن تصفوا الشعب الفلسطيني وتكوني قيادة حكيمة.

النائب أحمد أبو حلبية:



أؤكد على المخالفة الخطيرة لسلطة رام الله التصويت على تقرير غولدستون وأركز على هذه المخالفة للقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية والقوانين الدولية ، وتعتبر ذلك تستر على جرائم العدو وهو ما يعد مشاركة في الجريمة، إن تأجيل التصويت ينطوي على تعطيل وإنكار العدالة ومحاولة صريحة لإجهاض التقرير،

النائب صلاح البردويل:



إن تأجيل تقديم تقرير جولدستون أصبح حدث هام من تاريخ شعبنا ، لأنه لا يوجد من شعبنا من ينكر أن من قام بتأجيل التقرير هو خيانة ورغم قيام عباس بتشكيل لجنة تحقيق لنذر الرماد في العيون بالقول أنه مراقب وليس عضوا علما بأنه لا يتخذ أي إجراء دون التشاور مع ممثل الشعب الفلسطيني، إننا أيضا نستنكر ما قام به مجلس حقوق الإنسان بتأجيل التصويت لأن في هذا التصويت تأجيل للعدالة وتعطيل في الحكم على المجرمين الذين يقومون بجرائم، ولأن هذا التأجيل يعطي الاحتلال الضوء للاستمرار في جرائمه، ونستنكر قيام إدارة أوباما بالضغط على السلطة ، ونعتبر أن أمريكا والإدارة الجديدة ما زالت تمارس العملية المزدوجة وهي لا تصلح أن تكون راعي لأي عملية سلمية لأنها منحازة للعدو الصهيوني. كما نطالب الباكستان ومجلس الشب الباكستاني للضغط على حكومته ومجلس حقوق الانسان من أجل إقرار تقرير غولدستون في شهر نوفمبر القادم نطالب حركة حماس وقيادتها بالطلب من مصر رسمياً بتأجيل التوقيع على اتفاق المصالحة مع عباس باعتباره يقع في دائرة التشبه والخيانة على دماء الشهداء ، ريثما تتضح الحقائق ، ونقول ذلك وكلنا ألم لأننا استبشرنا خيراً بقرار المصالحة لكن مع من نوقع مع من خان دماء شعبنا وشهدائنا؟!

النائب عبد الفتاح دخان:



أشكر الإخوة في الرقابة العامة وحقوق الإنسان على هذا التقرير وأود أن أطمئنكم أن إنشاء جلدتنا المنتفضين في رام الله قد شكلوا لجنة لدراسة هذا الخرق لبحث سحب تقرير جولدستون، ولا شك في أبناء جلدتنا بأن هناك من ثبتت عليه هذا الخرق أن يلاقي أشد العقوبات إلا إذا كان له علاقة بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، والتنسيق الأمني وملحقاته أمر مشروع في أجدنتهم فهو أمر بسيط، مجرد تجسس وهذا يمارسونه منذ عشرات السنين نتج عنه مئات الشهداء وتهديم غزة فوق رؤوس ساكنيها.

أطالب بتشكيل محكمة شعبية في غزة لها كل المقومات القانونية والصلاحيات القانونية في كل من أجرم بحق شعبنا سواء قبل معركة الفرقا أو بعد معركة الفرقان

النائب يونس الأسطل:



أقول هذا ليس مستغرب من سلطة إنما أنشأت لهمة الاحتلال وحمايته وتمكينه من تصفية القضية الفلسطينية لصالح المحتلين وطرأ أهلها منها وهو سقوط ذريع لهذه السلطة من أعين الفلسطينيين وأعين المسلمين. أؤكد على مجمل ما جاء في التقرير وأضيف الضرب بالقوة على كل العابثين في التخابر مع سلطة رام الله والاحتلال لأنه لا فرق بينهم.

النائب سالم سلامة:



انها الفضيحة الكبرى التي يتعاون فيها التحقيق والجلاد لإسقاط التقرير الذي أعده قاضي صهيوني ولكنه دولي. اليس الخوف من كشف المستور وما صرح به غايي أشكينازي ان السلطة تدخلت من أجل الإطاحة بحكم حماس، وعدم بث شريط الفيديو الذي يظهر عباس ، التخطيط في قيادة السلطة واتهام فياض تم جاء التقرير لأجل العمل خلال الستة شهور القادمة. لقد احتج أربعون مؤسسة حقوقيه حتى أصيبوا بصدمة كبيرة . اوصي بتشكيل لجنة تحقيق من المجلس والفصائل ولجنة شعبية، نطالب الدول العربية الموقعة على روما برفع التقرير مباشرة لفتح تحقيق فوري وعاجل دون النظر لممثل السلطة.

النائب خميس النجار:



رسالة إلى شرفاء فتح ، إلى متى ستتمرون الكذب وما ذا ستقولوا لربكم في ضحايا هذا الشعب ، إلى شعبنا في الداخل والخارج لماذا تظل حماس وغزة التي تتحمل هذه المسؤولية في أن تقف وتهب هبة رجل واحد.

د.دويك: سأعود لممارسة حقي رئيساً للتشريعي دون اتفاقات

أطراف فلسطينية وعربية تشارك في عزل المجلس التشريعي ويهدد بالابتعاد عن السياسة والعودة للتعليم

الوقت، وأن ما جرى من اعتداءات على القدس مؤخراً ناتج عن الضعف في الموقف السياسي الفلسطيني وكذلك ضعف الموقف الرسمي العربي.

وبين أنه "عندما ترضى الفلسطينيين بحدود العام ١٩٦٧ بكل قصائله الوطنية والإسلامية امتنعت (إسرائيل) بسياسية فرض الأمر الواقع وإرسال رسالة واضحة بأنها لن تعطي شيئاً".

وأعرب عن أمله بإنجاز المصالحة الوطنية ليصبح الفلسطينيون قادرين على مواجهة الأخطار التي تواجههم وتصحيح أوضاعهم الداخلية، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني لديه غاية يمكن الالتقاء عليها فكلام رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل اليومين الأخيرين، ومن ثم رد عضو اللجنة المركزية جبريل الرجوب عليه يهيباً الأرضية لقرب إنجاز إعادة اللحمة، ولكن بشرط عدم تدخل (الأنف) الخارجي"، على حد تعبيره.

مباشرة كانت هناك وعود من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعودة وضعه الاعتباري من حرس وتخصيص سيارة خلال شهر، ولكن حتى الآن لا شيء تحقق.

وعبر عن سخطه من التعويق الذي يعاني منه والمجلس التشريعي وحالة الخداع، مؤكداً أنه إذا لم يتمكن من تحقيق المصالحة فإنه سيعود إلى عمله السابق كمحاضر في الجامعة والابتعاد عن السياسة.

وأكد أن إسرائيل لا تنوي أن تقدم للفلسطينيين شيئاً فهي ماضية بإستراتيجية فرض سياسة الأمر الواقع على القدس والأرض والمعايير والهواء والبحر، متكررة بذلك لكل الحقوق الفلسطينية.

وأوضح أن الطرف الفلسطيني تراجع بل زاد في تنازله وتراجع الأمر الذي أدى إلى الإمعان في الاحتلال في الاستعمار وبداية التسويق لقبوله من أطراف عربية ودولية وما يحدث من ضجة إعلامية يأتي فقط لكسب



وأضاف أنه فوجئ بأن الاتفاق الذي وقعت عليه كل القوائم وبينها كتلة فتح البرلمانية أصبح بعد أقل من ساعة وكأنه لم يكن "ولم يسمح لي بالعودة إلى مكتبي وممارسة عملي المعتاد".

وأشار إلى أنه بعد خروجه من السجن

وكشف "كنت على علم بالأمر مسبقاً لكنني أبليت إلا أن أخذ دوري الفعلي والحقيقي الذي انتخبت لأجله، وحاولت أن أتجاوز الأمر لكنني كنت أدرك أن هناك رسالة مفادها بأن أبواب المجلس ستكون مغلقة ولن نسمح لك بالعودة".

وشدد دويك خلال محاضرة له في جامعة القدس "مؤتمر المستقبل الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال وتأكل إمكانية الدولة" وتصريحات صحفية خلال اليومين الأخيرين أن الذي يمنع التوصل لإجراء مصالحة وطنية شاملة هو التدخل الخارجي بالشأن الفلسطيني، وارتهان بعض الأطراف "في إشارة لحركة فتح" لهذا التدخل.

وأوضح أنه عندما خرج من السجن أعلن أنه سيصعب جهده لإنجاز الوحدة الوطنية وبالفعل كان قراراً وقعت عليه جميع الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي على عودته إلى العمل في مكتبه.

موضحاً أنه منذ خروجه من السجن حرصت على أن يكون كلامي وخطابي من مكتبي في المجلس التشريعي، لكنني فوجئت بإغلاق أبواب المجلس أمامي، وبدل أن يكون هناك استقبال لرئيس المجلس التشريعي أغلقت الأبواب في وجهي.

أكد د.عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن أطراف فلسطينية وعربية شاركت وتشارك في عزل المجلس التشريعي ومنعه من ممارسة المجلس التشريعي لدوره إضافة إلى استمرار اختطاف النواب في سجون الاحتلال، مهدداً باعتزال السياسة والعودة لعمله كأستاذ بالجامعة وهو ما كان يمارسه قبل توليه لرئاسة المجلس التشريعي في أعقاب الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أجريت في يناير ٢٠٠٦ وفازت كتلة التغيير والإصلاح التي ينتمي لها بغالبية الأعضاء.

واتهم أطرافاً عربية وفلسطينية بالتنكر للمجلس التشريعي ودوره، ووجه الاتهام "للقيادة العرب وقادة الغرب من الذين خالفوا المبادئ وخالفوا الديمقراطية التي يدعون إليها"، معرباً عن اعتقاده أن هذه المواقف لها ما بعدها ولم نعط الفرصة لممارسة دورنا بعد "الظلمة" في التعامل مع نتائج الانتخابات.

الاتحاد البرلماني الدولي يناقش قضية النواب الأسرى

قال الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أندرسون جونسون إنه سيناقش قضية النواب الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال في جلسته القادمة التي ستعقد خلال النصف الثاني من شهر تشرين أول/أكتوبر القادم.

جاء ذلك في رسالة وجهها جونسون إلى رئيس الحملة الدولية للإفراج عن النواب الأسرى النائب مشير المصري، أوضح فيها أن لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد ستناقش القضية في جلسته القادمة التي ستعقد في الفترة ما بين ١٩ - ٢١ تشرين أول أكتوبر القادم.

وأشار جونسون إلى أن قضية النواب تحظى باهتمام اللجنة منذ أسره من منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، منوهاً إلى أن هناك تحركاً منتظماً بشأن القضية على مدار السنوات السابقة وأن اللجنة طالبت بالإفراج الفوري عن النواب.

وقال جونسون: "نتابع عن كثب قضية النواب المختطفين، وعلماً بالإفراج عن تسعة من النواب في وقت سابق، وسنبذل أقصى جهودنا من أجل الإفراج عن كافة النواب في السجون الإسرائيلية".

وكان النائب المصري طالب في رسالة سابقة وجهها إلى جونسون الاتحاد باستصدار مواقف تدن الممارسات القمعية بحق النواب، وتفضح الانتهاكات المستمرة التي تستهدفهم في المعتقلات الإسرائيلية.

وجدد جونسون في رده التأكيد على موقف الاتحاد المتضامن مع قضية النواب الأسرى، والرافض للسياسة التعسفية الإسرائيلية، مثنياً دعوة الحملة للاتحاد بالتحرك من أجل تشكيل رأي عالمي ضاغط وصولاً للإفراج عن النواب.

وفي هذا الإطار، وجه رئيس الحملة مجموعة من الرسائل لرؤساء البرلمانات والمنظمات العربية والدولية بهدف تشكيل رأي عالمي يدعم قضية النواب ويسرع في الإفراج عنهم.

خلال احتفال نظمته "حماس" احتفاءً بحافظات كتاب الله

د. بحر يؤكد دعم التشريعي لحوارات القاهرة ويحذر من تدخل خارجي يعرقل الحوار



للجهود المصرية التي رعت الاتفاق والوساطة الألمانية، كما استنكر بشدة منع أجهزة عباس الأمنية لنواب حركة حماس ورئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك من استقبال الأسيرات المحررات، ملفتاً أن المنع للنواب ليس غريباً على سلطة رام الله التي لا تنتمي لهذا الوطن.

بداية صفقة شاليط، وحيسى دبهر بهذه المناسبة الفصائل الأسيرة للجندى الصهيوني جلعاد شاليط التي استطاعت أن تخرج ٢٠ أسيرة فلسطينية من مختلف التنظيمات الفلسطينية مقابل شريط مصور عن الجندى الصهيوني لمدة دقيقتين، وعبر عن شكر المجلس التشريعي

والرهيب تجاه الاعتداءات الصهيونية على القدس والمسجد الأقصى، مشدداً على أن شعبنا ومقاومتنا لن تسمح للعدو الصهيوني المساس بالمسجد الأقصى المبارك وأننا سنبدل دماننا في سبيل القدس. وأشار إلى أن شعبنا أبدع في حفظ كتاب الله كما أبدع في المقاومة حيث أجبر العدو على

أكد د.أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني دعم المجلس للمصالحة الوطنية والحوارات التي تجري في القاهرة بهدف إنهاء الانقسام الفلسطيني وعودة الوحدة لشعبنا معبراً عن خشيته من أن تصطدم حركة فتح بقرار رفض أمريكي أو صهيوني للمصالحة مشدداً على أننا بحاجة إلى قرار فلسطيني فلسطيني بعيداً عن أي تدخلات خارجية.

وعبر د. بحر خلال احتفال نظمته حركة حماس شمال قطاع غزة تكريماً لحافظات كتاب الله عن فخره بالعدد الكبير للحافظات لكتاب الله عز وجل وقال "لنتقي اليوم للاحتفاء بحافظات كتاب الله فهنيئاً لحافظات ولابائهن وأمهاتهن"

كما هنأ النائب د. بحر الأسيرات المفرج عنهن معتبراً ذلك انتصار لشعبنا وللمقاومة مضيفاً "اليوم انتصار القرآن وانتصار المقاومة". وتابع "ليعلم الناس جميعاً والعالم أننا قادمون بإذن الله بالحافظات والحافظين لكتاب الله نحو القدس". مستنكراً في الوقت ذاته الصمت العربي والدولي الرسمي والشعبي المريب

نضبط المال العام وضمان النزاهة

المجلس التشريعي يقر الموازنة لأول مرة منذ 2005

مع استمرار اقتراض سلطة رام الله لأموال طائلة من جهات محلية ودولية دون حسيب أو رقيب وبعيدا عن القانون الذي يلزمها بضرورة موافقة المجلس التشريعي على اقتراضها ، وفي ظل غياب أية موازنة للسلطة منذ العام 2005 ، تداعى المجلس التشريعي الخميس الماضي لعقد جلسة خاصة لإقرار مشروع الموازنة الاستثنائية للسلطة للعام 2009 .

ضبط المال العام

قال الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أنه منذ العام ٢٠٠٥ لم يقر المجلس أية موازنة للسلطة ، وذلك بسبب القرار الذي اتخذته الاحتلال والدول المانحة بهدف حصار الشعب والسلطة لاسيما بعد فوز حماس .

وبناء على ذلك اجتمع المجلس وأصدر قانون معدل لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية رقم ٧ لسنة ١٩٩٨ والذي بموجبه كان الإنفاق والإيرادات وفق الموازنة الاثنا عشرية ١٢/١ ، بالاستناد للمادتين ٦٠-٦١ للقانون الاساسي .

وقد تضمن المشروع مجموعة أحكام مهمة منها الاستمرار بالعمل بالموازنة ١٢/١ وفقا للقانون وذلك حتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٩ .

وفي التفاصيل التي كشفها الدكتور نافذ المدهون مدير عام لجنة الموازنة فان الموازنة الاثنا عشرية تعني أنه في إطار الإنفاق لابد أن يكون هناك سقف مالي للمصروفات الشهرية وهو ما يعرف ب(١٢/١) ، أي أن السنة تقسم إلى اثني عشر شهرا ، ويوضع سقف للمصروفات الشهرية يجب ألا تتجاوزه الحكومة .

وضرب المدهون مثالا " لو فرضنا أن الإنفاق في السنة يقدر باثني عشر مليون دولار ، فان السقف الشهري للمصروفات يجب ألا يتجاوز المليون دولار ، لكن من الممكن أن يكون أقل من ذلك " .

وشملت الأحكام التي اتخذها التشريعي بحسب ما يقول الدكتور بحر " إقرار إيرادات السلطة وفق البيانات المالية المتاحة للحكومة في غزة ، وتخصيص مبلغ مليار و٧٠٠ مليون دولار لتعويض متضرري الحرب على غزة وذلك وفق الإمكانيات المالية للسلطة آخذين بالاعتبار ضرورة توفيرها من أجل ضمان العيش الكريم للشعب ودعم القطاع الخاص.

ولم يغفل المجلس تخصيص مبلغ مليار دولار من أجل إعادة اعمار قطاع غزة بعد العدوان الأخير .

وشدد بحر على أنه تم الإقرار بعدم السماح للسلطة الوطنية بالاقتراض من أي جهة إلا

بموافقة المجلس التشريعي ، وحملوا الجهات الفلسطينية اللاشرعية في رام الله التي تقتصر من جهات محلية ودولية المسؤولية الكاملة عن الديون وذلك حتى لا تتحمل الأجيال القادمة تصرفات أشخاص لا يملكون الشرعية .

وضمت الأحكام تحميل جهات فلسطينية وعربية ودولية التي تقرض تلك الجهات المسؤولية عن تصرفاتها ، مؤكدة عدم الاعتراف بتلك الأموال كدين عام على السلطة لان كل ذلك سيمتص من دماء الشعب الفلسطيني .

وأقر المجلس التشريعي الاعتمادات المالية لكافة التعيينات التي تمت خلال السنوات المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

وألزم السلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة بتقديم جداول شاملة حول الإيرادات والإنفاق ، والإسراع بإعداد موازنة للعام القادم ، وذلك لأجل ضمان نزاهة وشفافية للمال الفلسطيني ومراقبة المال العام.

خطة إنفاق

وتعد الموازنة التي ناقشها المجلس التشريعي في جلسته الأخيرة بمثابة خطة إنفاق لقطاع غزة فقط وليس لها علاقة بالضفة المحتلة وذلك نتيجة الظروف السياسية التي تشهدها الساحة الفلسطينية حسبما يقول النائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية ، وتأتي

لمراقبة أداء الحكومة ولتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية من خلالها .

ويتابع نصار: عندما لا نقدم موازنة شاملة لا بد من غطاء قانوني لعمل الحكومة التي لا يجوز لها أن تحصل الضرائب والرسوم إلا بقانون ، وبناء على ذلك يتم اعتماد ١٢/١ من آخر موازنة معتمدة " ، موضحا أن آخر موازنة في عهد السلطة كانت في العام ٢٠٠٥ .

وبالمقارنة مع موازنة ٢٠٠٥ ، أخذ التشريعي بعين الاعتبار التطور الطبيعي واستثناء الضفة من تلك القيمة لأنه لا تنطبق عليها الموازنة بحكم وجود حكومة فياض ، وأجمع على وضع قيمة شهرية للمصروفات تقدر بـ ٤٢٨ مليون دولار لقطاع غزة . ويبقى الإنفاق في تلك

الخطة حتى آخر يوم في العام الحالي ، أما في بداية العام القادم فيحتاج لموازنة جديدة.

وتعتبر الجلسة التي عقدها التشريعي "استثنائية" وذلك لأنه في علم الموازنة كما يقول المدهون "يجب أن تكون الموازنة عادية دون أي ظرف استثنائي لكن رغم الحرب وحجم الخسائر الناتجة عنها سواء على القطاع الخاص العام، استلزم إصدار موازنة استثنائية تستلزم إصدار موازنة عامة ، لذلك أخذنا بالاعتبار قيمة تعويض القطاع الخاص للنهوض به وإعادة اعمار البنية التحتية ومؤسسات السلطة".

ويرى المدهون أنه في حال لم تخصص أموال للأعمار فسيكون من الصعب التخطيط لإعادة الأعمار ، وتنمية الاقتصاد .

وبناء على ذلك فان الحكومة بغزة ملزمة لتقديم خطط وبرامج واضحة للنهوض بالاقتصاد والاعمار .

اقتراض السلطة

وأخذ المجلس التشريعي بعين الاعتبار استحالة العمل دون إقرار الموازنة العامة للسلطة ، وذلك في إطار وقف العمل المخالف للدستور الذي تقوم به حكومة رام الله ، من إنفاق واقتراض دون أي أساس قانوني .

ويؤكد المدهون على أن المال العام هو مسؤولية الدولة وبالتالي لا تستطيع أية جهة الاقتراض من أية جهة مالية سواء بنك أو مؤسسة دولية أو محلية دون موافقة المجلس التشريعي وهذا ما نص عليه القانون الاساسي الفلسطيني ، ولذلك لا تعتبر هذه الأموال ديونا عامة يتحملها الشعب الفلسطيني بأجياله وإنما هي مسئولية مجموعة أشخاص تدعي الشرعية للحصول على تلك الأموال ، تنفقها دون رقابة .

وعن البيانات المتوفرة عن الأموال التي تقترضها حكومة فياض ، قال " كافة الجهات



جمال نصار



نافذ المدهون

التي تقدم أموالا للسلطة تحتفظ بالبيانات لديها ، وعند عودة أجواء المصالحة ستتقدم تلك الجهات بالبيانات ، ولا توجد الآن بيانات إلا ما تسرب من وسائل الإعلام ، لكن المدهون شدد على أن تلك الديون لم تقر من المجلس التشريعي حسبما يشترط القانون الاساسي .

وأوضح أن الأموال ستكون مطالبة من الأجيال في حال ما لم يصدر قانون ، لكن بعد القانون سيطالب بها الأشخاص الذين اقترضوها ، ووصف تلك الأفعال بالجرائم التي لا تسقط بالتقادم ويجب أن يحاسب كل من تصرف بالمال العام دون وجه حق .

تعويض المتضررين

وفيما يتعلق بالنود الخاصة بتعويض القطاع الخاص ومتضرري الحرب بمليار و ٧٠٠ مليون دولار إلى جانب مليار دولار لإعادة الأعمار التي أفضى إليها القرار فان تلك الأموال كما يشير رئيس لجنة الموازنة خارج الموازنة ومطلوبة من الدول المانحة ، ويتم تسديدها حسب إمكانيات السلطة.

فيما يرى المدهون أن التعويضات مسئولية دولية والمجتمع الدولي الذي صمت أمام الحرب وأيدها يقع على عاتقه تعويض المتضررين وما على الحكومة إلا تنظيم صرف تلك الاموال ، لكن مؤقتا ستصرف الحكومة مبالغ لإغاثة المواطنين .

ويأتي إقرار مبالغ التعويض في إطار دعوة المجتمع الدولي لدعم المتضررين .

ويقول المدهون " وضعنا الأرقام الخاصة بالتعويضات لحفظ حقوق المتضررين ، والحكومة مطالبة بوضع خطة لإعادة الأعمار ومن ثم اطلاع المجلس التشريعي عليها ، وعلى الحكومة أن تبحث عن مصدر تمويل " .

ولم يحدد المجلس التشريعي جدولا زمنيا لتعويض المتضررين نظرا للظروف السياسية

والاقتصادية وحالة الحصار التي لم تمكنها من توفير الأموال حاليا .

ظروف صعبة

وتمكن المجلس التشريعي من إقرار الموازنة في ظروف صعبة تتمثل في نقص البيانات المالية الفعلية من العام ٢٠٠٨ وذلك نتيجة قصف الاحتلال لمقر وزارة المالية والمجلس التشريعي والعديد من الوزارات والمقرات الحكومية، وغياب البيانات المالية الخاصة بمؤسسات السلطة في الضفة المحتلة ، إلى جانب حالة الحصار الجائر المفروض على غزة وانعكاساته على مختلف القطاعات الاقتصادية وإيرادات السلطة .

وشكلت الزيادة الكبيرة في مخصصات الاعانات الاجتماعية بعد الحرب على غزة وما نجم عن ذلك من هدم للبيوت والمؤسسات الاقتصادية ، عبئا جديدا على الموازنة ، وزاد من الحاجة لتوفير المبالغ المالية وذلك للبدء في تنفيذ خطة إعادة اعمار غزة وصرف التعويضات لمتضرري الحرب .

وفي هذا الإطار تواجه الحكومة مصاعب بسبب امتناع المصارف العاملة في فلسطين عن التعامل معها بسبب القيود الخارجية التي فرضت عليها .

وكان لا بد من إقرار الموازنة نظرا استمرار بعض الجهات الفلسطينية اللاشرعية بالاقتراض من مصارف ومؤسسات دولية لصالح السلطة دون إقرار ذلك من المجلس التشريعي وهذا ما يعد مخالفة دستورية يعاقب عليها القانون .

وحافظ ذلك القرار على نزاهة وشفافية النظام المالي الفلسطيني وتفعيل الوسائل الرقابية على المال العام ، و لضمان قيام السلطة التنفيذية بوضع خطة تنمية شاملة وذلك لإعادة اعمار غزة وبناء بنية تحتية اقتصادية جديدة تنهض بالاقتصاد الفلسطيني .

أحكام التفتيش

فيها أو بحيازته لأشياء تتعلق بها ، وأن يكون الغرض من التفتيش ضبط أشياء تفيد في كشف الحقيقة .

** يجب إجراء التفتيش بحضور المتهم أو حائز المنزل ، وإذا تعذر حضور أي منهما، فإن التفتيش يجري بحضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه ، وذلك ضماناً لزيادة الثقة في نتائج التفتيش ، وإتاحة الفرص للمتهم لمواجهة الدليل المستمد منه .

** لا يجوز مباشرة تنفيذ التفتيش لغير عضو النيابة أو مأمور الضبط بناء على تفويض من النيابة أو استناداً إلى سلطته الذاتية في حالة التلبس . غير أنه يجوز للقائم به الاستعانة بأعوانه من القوة التنفيذية وقوات الشرطة أو القوة العسكرية إذا لزم الأمر ، بشرط أن يكونوا على مرأى منه ، وتحت بصره وإشرافه ومسئوليته .

** إذا كان الشخص المراد تفتيشه أنثى ، فلا يجوز تفتيشها إلا بواسطة أنثى ، ينتدبها لذلك القائم بالتفتيش .

** يُحظر على القائم بالتفتيش مباشرة التفتيش ليلاً ، إلا إذا كانت الجريمة متلبساً بها ، أو كانت ظروف الاستعجال تستوجب ذلك .

فيه البيانات اللازمة لإجراء التفتيش والأسباب التي يستند إليها في مباشرة التفتيش .

** يراعى أن المحال العامة بطبيعتها (أي التي يستطيع أي فرد دخولها أو المرور فيها وقتما يشاء كالحدايق العامة والحقول والغابات) يحق لمأمور الضبط القضائي دخولها والتجول فيها باعتباره فرداً عادياً ولا بعد البحث فيها تفتيشاً وإنما شكل من أشكال التحري عما إذا كانت جريمة قد ارتكبت أم لا .

** يجب الحصول على إذن من الجهة المختصة لدى تفتيش بعض الأماكن المقرر لها حصانة: كالحصانة البرلمانية المقررة لأعضاء المجلس التشريعي، والحصانة القضائية المقررة للقضاة . والحصانة المقررة هنا ليست مطلقة وإنما يتوقف اتخاذ الإجراء فيها على الحصول على إذن الجهة التي ينتمي إليها الشخص المراد تفتيش منزله وذلك في الأحوال العادية ، أما في حالة التلبس فيجوز مباشرة التفتيش دون الحصول على الإذن .

** لا يصح القيام بالتفتيش لضبط جريمة مستقبلية ، ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل ، إلا أن وقوع الجريمة ذاتها لا يكفي لتنفيذ التفتيش ، وإنما يتعين إلى جوار ذلك توجيه الاتهام إلى شخص معين بارتكابها أو الاشتراك

ثقافة قانونية

إعداد: أمجد الأغا - المقرر الإداري للجنة القانونية في المجلس التشريعي

استناداً لقانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني تناولت المادة (٣٩) من قانون الإجراءات الجزائية رقم ٣ لسنة ٢٠٠١ الإجراءات القانونية للتفتيش ونستعرض في هذا السياق الأحكام القانونية المتعلقة بالتفتيش:

• لا يجوز مباشرة التفتيش إلا بعد وقوع الجريمة ، ويشترط لصحته أن تكون الجريمة من نوع الجنائية أو الجنحة ، أي ما كانت جسامتها أو طبيعتها .

• يجب على أعضاء القوة الشرطية مراعاة حرمة المنازل المقررة في الشريعة الإسلامية والقانون . وعليهم إعادة ترتيب كل مكان في المنزل يفتشونه لدى قيامهم بإجراء التفتيش بناء على أمر من النيابة العامة .

** النيابة العامة هي الجهة التي تملك إعطاء الإذن بالتفتيش بحسب الأصل ، و يجوز لها اللجوء للتفتيش في أي مرحلة من مراحل التحقيق الابتدائي ، كما يجوز لها إعادة إجرائه ، كلما رأت ذلك ضرورياً لاستجلاء الحقيقة .

** إذا قرر عضو النيابة إجراء التفتيش بحضوره ، فإنه لا يلزم في تلك الحالة إصدار مذكرة تفتيش ، ولكن يجب عليه أن ينظم محضراً بهذا الأمر قبل الانتقال للتفتيش يبين

نواب الشرعية الفلسطينية تحت تهديد الاعتقال الإداري المتجدد

غير القانونية بحق ممثلي الشعب الفلسطيني وذلك من خلال المماثلة في الإفراج عنهم. واعتبر المصري أن اختطاف النواب في حد ذاته وصمة عار على جبين العالم المتحضر ، وفي سياسة الاعتقال الإداري التي تنتهجها إسرائيل استخفاف بالديمقراطية التي تنادي بها الشعوب المتحضرة، وعلى هذه الشعوب أن تتحرك بقوة من أجل الإفراج عن النواب الفلسطينيين، وإعادتهم إلى مقار عملهم وذوهم احتراماً للقوانين والأعراف الدولية المتعارف عليها. يذكر أن النائب طافش تم انتخابه وهو داخل السجن ليمثل مدينة بيت لحم ، كما اعتقل إدارياً أكثر من مرة ، حيث اعتقل وأفرج عنه ثم أعيد اعتقاله مرة أخرى في ٢٠٠٧/١١/١١م وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة شهور، ثم أعيد اختطافه في ٢٠٠٩/٣/١٩م وحكم عليه بالسجن الإداري مدة ستة شهور ، كما منعت قوات الاحتلال عدة مرات من السفر إلى الخارج .

كما أن النائب ضراغمة تم انتخابه من كتلة التغيير والإصلاح عن دائرة طوباس، وتم اعتقاله في ٢٠٠٩/٣/١٩م وفي تاريخ ٢٠٠٩/٩/١٨م تم تجديد اعتقاله لستة شهور أخرى.

استنكرت الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين تجديد اعتقال النائب أيمن ضراغمة، وتثبيت الحكم للنائب خالد طافش " لستة شهور أخرى ، حيث كان من المقرر أن يفرج عنهم في الثامن عشر من سبتمبر الحالي، وطالبت الحملة العالم بتحمل مسئولياته تجاه قضية النواب ، وذلك بوضع حد لممارسات الاحتلال الصهيوني التي تهدف إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي ، وتغييب ممثليه عن دورهم في خدمة شعبهم. وكان محامي النواب "فادي القواسمي قد حذر في وقت سابق في تصريح خاص للحملة الدولية من سياسة الاعتقال الإداري المتجدد التي تنتهجها قوات الاحتلال بحق النواب المقرر الإفراج عنهم كما حدث مع النائبين طافش وضراغمة ، مبررين هذه السياسة بحجج واهية . وقد أشار القواسمي أن المحاكم الإسرائيلية تتعامل مع النواب من منطلق سياسي بحت دون الاستناد لأي مبرر قانوني ، فبحسب ادعاء الاحتلال أن النواب لهم نشاطات تشكل خطراً على أمن إسرائيل".

من جهته استنكر النائب مشير المصري رئيس الحملة الدولية للممارسات الإجرامية

د. بحر الصفقة إنجاز تاريخي للمقاومة الفلسطينية وفشل للعدو وكافة استخباراته

وبمشاركة الوسيط الألماني وطالب الاحتلال الصهيوني بالاستجابة لكافة مطالب المقاومة الفلسطينية مؤكداً أنه لا حل لعودة شاليط إلا بتلبية شروط المقاومة، مشدداً على أن الاتفاق مع الاحتلال بشأن شاليط حول إطلاق سراح الأسيرات الفلسطينيات يؤكد أن الحقوق لا ترد إلا بالمقاومة، كما عبر عن تقديره للجهد التي بذلته الفصائل الفلسطينية خلال جولات المفاوضات الغير مباشرة مع الاحتلال والتي تكللت بالإفراج عن ٢٠ أسيرة ، وعبر د. بحر عن بالغ سعادته بالخطوة التي قامت بها فصائل المقاومة بالإفراج عن الأسيرات من كافة الفصائل الفلسطينية وهو من شأنه أن يعزز الوحدة بين شعبنا.

أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بتمسك الفصائل الأسيرة للجندى الصهيوني جلعاد شاليط لشروطها واعتبر الاتفاق على الإفراج عن عشرين أسيرة فلسطينية هو أولى مراحل التبادل وبداية خضوع الاحتلال الصهيوني لمطالب المقاومة الفلسطينية. وأكد د. بحر أن الاحتلال الصهيوني حاول في السنوات السابقة استغلال آلتة العسكرية والاستخباراتية للبحث عن مكان الجندي شاليط ولكنه فشل في الوصول إليه، وهذا يمثل نجاح يحسب للمقاومة الفلسطينية في الاحتفاظ بالجندي الصهيوني للوصول إلى صفقة تبادل مشرفة. ورحب د. بحر بالدور المصري المبدول

النائب الأسير / عبد الجابر مصطفى فقهاء



كتلة التغيير والإصلاح / رام الله

من مواليد عام ١٩٦٦ في رام الله، خريج مدرسة الهاشمية الفرع العلمي ١٩٨٤ م ، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة بيرزيت ، وقبل اعتقاله كان يحضر للماجستير في الاقتصاد من جامعة بيرزيت، وتعرض فقهاء للاعتقال من قبل قوات الاحتلال الصهيوني عدة مرات آخرها عام ٢٠٠٦ بعد فوزه في الانتخابات. وانتخب عضواً للمجلس التشريعي عام ٢٠٠٦م. واعتقل بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٦م.

النائب المحرر رياض العملة في حديث مع "البرلمان":

هناك قرار داخل حركة فتح بتعزيز الانقسام تلبية لضغوط خارجية ومصالح شخصية

لست متفائلاً بحوارات القاهرة وسلطة رام الله تمنع النواب من أداء عملهم كمثلي الشعب



النائب المحرر رياض العملة

وإعطائهم فرصة للعمل بدل من حصارهم واختطافهم قبل أن يحكم الناس على أدايتهم" وعبر عن انزعاجه الشديد من عدم تواصل الرئاسة الفلسطينية مع النواب المختطفين سواء أثناء أسرهم أو بعد خروجهم من سجون الاحتلال، مؤكداً على أن سلطة رام الله تحاول تغييب نواب كتلة التغيير

أبدى النائب المحرر رياض العملة انزعاجه الشديد من الوضع الأمني الذي يعيشه أبناء شعبنا في الضفة الغربية من قبل سلطة رام الله، مؤكداً أنه لا يوجد شيء اسمه مجلس تشريعي في مدن ومحافظات الضفة الغربية بسبب عرقلة الأجهزة الأمنية التابعة للرئيس عباس لعمل النواب ومنع رئيس المجلس التشريعي من دخول المجلس. وتابع النائب العملة في حديث للبرلمان "لا يوجد هناك شيء اسمه عمل تشريعي وبالنسبة لي استقبلت المهنيين في بيتي ولا يوجد مجال إطلاقاً للعمل ككاتب حيث أننا ممنوعون من الضفة في العمل"، وقال "بلغني د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي من يعمل معي مقابلة يتم اعتقاله".

وعبر النائب المحرر العملة عن عدم تفاؤله بالمصالحة معتبراً أن ما يجري في حوارات القاهرة مخادعات من قبل حركة فتح لجر حركة حماس إلى مربع الانتخابات وإنهاء الحكم الإسلامي، مشدداً على ضرورة أن يأخذ النواب دورهم كممثلين للشعب

وفد برلماني برئاسة د. بحر يعزي بشهداء غزة

وعلى مقدساتنا. ولفت د.بحر إلى أن التصعيد الصهيوني على غزة والقدس جاء بدعم من سلطة رام الله، خاصة بعد اجتماع الرئيس عباس المنتهية ولايته مع الرئيس الصهيوني نتنياهو في نيويورك. وإن ما يقوم به الاحتلال هو استمرار لاعتداءاته المستمرة بحق شعبنا الأعزل، وأكد أن الاعتداءات الصهيونية لن تهزم إرادتنا وصمودنا وستزيد من صلابة المقاومة ، بحق شعبنا في التثبث بحقوقه وثوابته المقدسة.

قام وفد برلماني برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بتقديم التعزية بشهداء القصف الصهيوني على شرق غزة أمس والذي أدى إلى استشهاد ثلاثة من عناصر الجهاد الإسلامي. وأشاد د.بحر خلال زيارته بيوت العزاء للشهداء بالمقاومة والمقاومين داعياً إلى ضرورة الرد السريع على جرائم واعتداءات الاحتلال الصهيوني على أبناء شعبنا الفلسطيني



د.بحر وعدد من النواب خلال المؤتمر الصحفي حول تأجيل سلطة رام الله قرار غولديستون



د.بحر وهنية وأبو شعر خلال حفل تكريم حفظة القرآن الكريم



د.بحر خلال زيارته لأسر المرحى والمتضررين



د.دويك وعدد من النواب يزورون الأسيرات المحررات